ملخص المنشور

بنك أفريقيا

إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي أقصاه 1 000 000 000 درهم من حيث المبلغ الأصلي

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- هذه المذكرة الخاصة بالعملية،
- الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2023 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 12 يونيو 2024 تحت المرجع EN/EM/004/2024

	الشطر "A" (قابل للمراجعة كل 5 سنوات- غير مدرج)	الشطر "B" (قابل للمراجعة سنويا - غير مدرج)
الحد الأقصى	1 000 000 000 درهم	
العدد الأقصى للسندات	10 000 سند تابعي لأجل لا محدود	
القيمة الاسمية الأحادية	100 000 درهم	
تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	
سعر الفائدة الاسمي	**قابل للمراجعة كل 5سنوات،** بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 5 سنوات والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 5 سنوات كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2024. تضاف إليه علاوة المخاطر	**قابل للمراجعة سنويا،** بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2024. تضاف إليه علاوة المخاطر
علاوة المخاطر	ما بين 220 و 230 نقطة أساس	ما بين 210 و 220 نقطة أساس
ضمان التسديد	لا يشكل هذا الإصدار موضوع أي ضمان خاص	
الأجل	لأجل لا محدود (مع إمكانية تسديد مسبق بعد السنة الخامسة لتاريخ الانتفاع. والذي لا يمكن أن يتم إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق لخمس سنوات كحد أدنى	
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	

فترة الاكتتاب: من 19 يونيو 2024 إلى 21 يونيو 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية هذه

الهيئة المكلفة بالتوظيف	هيئة الاستشارة
BANK OF AFRICA BMCE GROUP	BMCE CAPITAL CONSEIL

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 12 يونيو 2024 تحت المرجع VI/EM/017/2024.

لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

يتكون هذا الأخير من :

- **هذه المذكرة الخاصة بالعملية،**
- **الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2023 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ بتاريخ 12 يونيو 2024 تحت المرجع EN/EM/004/2024.**

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 12 يونيو 2024 تحت المرجع **VI/EM/017/2024** بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من طرف بنك أفريقيا.

ويتاح المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل في كل حين بالمقر الرئيسي لبنك أفريقيا، وعلى الموقع الإلكتروني لهذا الأخير **www.ir-bankofafrica.ma**، ولدى مستشاره المالي. كما يتاح المنشور داخل أجل 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.

ويوضع المنشور رهن تصرف العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها عبر الأنترنت **www.casablanca-bourse.com**، وعلى موقع الهيئة المغربية لسوق الرساميل**www.ammc.ma**.

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات إلى اللغة العربية تحت المسؤولية المشتركة للمترجم المذكور وبنك أفريقيا. في حالة وجود اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة لا يعتد إلا بهذا الأخير.

▪ القسم الأول : تقديم الاقتراض السندي التابعي لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

I. بنية العرض

يعتزم بنك أفريقيا إصدار 10 000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 000 000 000 درهم، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 1 000 000 000 درهم.
في حالة لم يتم الاكتتاب كليا في الاقتراض السندي، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا.

II. أهداف العملية

يكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- مواكبة تنفيذ المسار المالي بحلول عام 2025 والتقيد بالمقتضيات التنظيمية ؛
- تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
- استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى1.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

تنبيه :

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا.

علاوة على ذلك، يشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا. كما يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- **ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.**
- **يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل الخامس من هذا القسم**

1. خصائص الشطر A

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**1 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**10.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100%** من القيمة الاسمية **أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 19 يونيو 2024 إلى 21 يونيو 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	24 يونيو 2024
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات** بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 5 سنوات والمحدد انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2024. تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 220 و 230 نقطة أساس . وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 14 يونيو 2024 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 14 يونيو 2024. وبعد مرور الخمس سنوات الأولى وبالنسبة لكل 5 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المعاين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 220 و 230 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني ، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لخمس سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لخمس سنوات (أساس حسباني)
علاوة المخاطرة	**بين 220 و 230 نقطة أساس**

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 24 يونيو من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 24 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

تسديد رأس المال

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترداد وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات[1] بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[2]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك

[1] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية
[2] II تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا

	المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة. وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات.

	ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و (ثالثا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في دجنبر 2022 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (رابعا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (خامسا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في نونبر 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام المجلس الإداري بتاريخ 5 يونيو 2024 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. قرر المجلس الإداري بتاريخ 5 يونيو 2024 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 000 100 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة. وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري.

	علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات السابقة غير المستحقة بعد و المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين 2008 و 2023 . ويتعهد بنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

2. خصائص الشطر B

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء	
طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**1 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**10.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100%** من القيمة الاسمية **أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 19 يونيو 2024 إلى 21 يونيو 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	24 يونيو 2024
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) والمحدد انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2024 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 210 و 220 نقطة أساس . وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 14 يونيو 2024 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 14 يونيو 2024 . وبعد مرور التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (نسبة نقدية) المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 210 و 220 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.

طريقة حساب السعر المرجعي

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي)

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

(((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

علاوة المخاطرة

بين 210 و 220 نقطة أساس

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 24 يونيو من كل سنة.

سيتم إعلان معدل الفائدة الجديد، من قبل الجهة المصدرة للسندات، عن طريق موقعها الإلكتروني، قبل خمسة أيام عمل من تاريخ الذكرى.

الفوائد

سيتم دفع الفائدة سنويًا في تواريخ الذكرى لتاريخ الاستحقاق للقرض، وهي يوم 24 يونيو من كل عام. سيتم إجراء الدفع في نفس اليوم، أو في أول يوم عمل بعد 24 يونيو إذا كان غير يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال

الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الاسمية × سعر الفائدة الاسمية × عدد الأيام الصحيح / 360].

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

تسديد رأس المال

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات[3] بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[4]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر

[3] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[4] تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك

	إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات

	تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و (ثالثا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في دجنبر 2022 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (رابعا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 500 000 درهم و (خامسا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في نونبر 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام المجلس الإداري بتاريخ 5 يونيو 2024 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. قرر المجلس الإداري بتاريخ 5 يونيو 2024 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 000 100 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة. وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري. علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات السابقة غير المستحقة بعد و المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين 2008 و 2023 . ويتعهد بنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

IV. حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد و/أو عدم تسديد المبلغ الأصلي (في النهاية) الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه، عدا إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء جزئي أو كلي لأداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعية لأجل لا محدود المبينة أعلاه في القسم الثاني - العنوان الثاني - المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لبنك أفريقيا.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعذارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعذار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد ، الرأسمال الواجب المتبقي.

.

V. الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	الأربعاء 12 يونيو 2024
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر	الأربعاء 12 يونيو 2024
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	الخميس 13 يونيو 2024
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	الخميس 13 يونيو 2024
5	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	الجمعة 14 يونيو 2024
6	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية في صحيفة للإعلانات القانونية	الجمعة 14 يونيو 2024
7	فتح فترة الاكتتاب	الأربعاء 19 يونيو 2024
8	إغلاق فترة الاكتتاب	الجمعة 21 يونيو 2024
9	تخصيص السندات	الجمعة 21 يونيو 2024
10	التسديد/ التسليم	الإثنين 24 يونيو 2024
11	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	الثلاثاء 25 يونيو 2024

• القسم الثاني : معلومات حول المصدر بنك أفريقيا

I. معلومات عامة

اسم الشركة	بنك أفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 46 28 10
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bankofafrica.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	27 129 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 193-14-1الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى : ✦ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ✦ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالناجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ✦ أخذ وامتلاك وتدبير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ✦ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 30 أبريل 2024	2 125 656 420 درهم موزع على 212 565 642 سهما بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي لبنك أفريقيا
	باعتبار شكله القانوني، يخضع بنك أفريقيا للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه. بحكم نشاطه ، يخضع بنك أفريقيا لظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي)؛

	باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم إصداراته للسندات وبرامج إصدار شهادات الإيداع، يخضع بنك أفريقيا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : ▪ قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في **3** يوليوز **2019** ؛ ▪ القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ ▪ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛ ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛ ▪ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول. ▪ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ▪ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛
النظام الجبائي	يخضع بنك أفريقيا، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37,75% في 2023 بالنسبة لنسبة مستهدفة 40% في أفق 2026) والضريبة على القيمة المضافة (10%).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

II. بنية مساهمي بنك أفريقيا

1. تشكيل رأس المال

إلى غاية 30 أبريل 2024، يبلغ رأسمال بنك أفريقيا **2 125 656 420** درهم، موزعا على **212 565 642** سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد محررة بالكامل، من نفس الفئة وتتمتع بنفس الحقوق.

الجدول 1 : بنية المساهمة إلى غاية 31 دجنبر 2023

المساهمون	31/12/2023	
	عدد الأسهم	% رأس المال
كتلة التحكم	**75 470 702**	**35,51%**
الملكية الوطنية للتأمين	58 255 089	27,41%
مجموعة O Capital	15 226 909	7,16%
SFCM	1 988 704	0,94%
مساهمات قارة	**98 014 124**	**46,11%**
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	52 200 985	24,56%
صندوق الإيداع والتدبير	17 272 828	8,13%
BRITISH INTERNATIONAL INVESTMENT Group plc	9 518 244	4,48%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	8 362 587	3,9%
*MAMDA/MCMA/MAC***	10 659 480	5,01%
مساهمات أخرى	**39 080 816**	**18,39%**
مستخدمو بنك أفريقيا	2 269 879	1,07%
أسهم متداولة	36 810 937	17,32%
المجموع	212 565 642	100%

المصدر : بنك أفريقيا

يرتكز إعداد توزيع رأس المال على :
- وضعية المودع بنك أفريقيا بالنسبة للمساهمين المودعة سنداتهم لدى بنك أفريقيا

(*) بما في ذلك الأسهم المملوكة من طرف صناديق هيئات التوظيف المشترك للقيم المنقولة للملكية المغربية للتأمين (186 029 3**سهما**)
(**) تفاصيل مجموعة **MAMDA/MCMA**، وضعية مصرح بها من طرف المساهم :
MAMDA : 41 سهما
MCMA : 1 528 036 **سهما**
MAC : 9 131 449 **سهما**

[6]بنية مساهمة غير متوفرة إلى غاية تاريخ أقرب

2. المجلس الإداري

الجدول 3 : أعضاء المجلس الإداري (أبريل 2024)

أعضاء المجلس الإداري	تاريخ التعيين الأول	تقديم	انقضاء مدة التعيين
السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام	1995	الرئيس المدير العام	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024
الملكية المغربية للتأمين يمثلها السيد عز الدين جسوس	1994	في 31 يناير 2023، أخبرت الملكية المغربية للتأمين بنك أفريقيا بتغيير ممثلها الدائم في شخص السيد عز الدين جسوس.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024
البنك الفيدرالي كريدي ميتيال (المجموعة القابضة كريدي ميتيال / ألیانس فیدیرال) يمثله السيد لوسيان ميارا	2005	السيد لوسيان ميارا هو الممثل الدائم للبنك الفيدرالي كريدي ميتيال وهو مساهم في بنك أفريقيا. وقد قضى معظم مساره المهني في البنك الفيدرالي كريدي ميتيال	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025
صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد خالد سفير	2010	شغل صندوق الإيداع والتدبير منصبا في المجلس الإداري لبنك أفريقيا من سنة 1966 إلى 1997 ثم تم تعيينه من جديد من طرف الجمعية العامة العادية في 26 ماي 2010. السيد خالد سفير هو المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير منذ يوليوز 2022 ومساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2027
مجموعة O CAPITAL يمثلها السيد هشام العمراني	2021	انبثقت مجموعة O CAPITAL عن عملية إدماج وضم فينانس كوم في 2021 من طرف المجموعة القابضة بنجلون امزيان. فينانس كوم كانت عضوا في المجلس الإداري للبنك من 2001 إلى 2021.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيد عز الدين جسوس	2017	كان السيد عز الدين جسوس عضوا في المجلس الإداري بصفته الشخصية من سنة 2005 إلى سنة 2008 ثم ممثلا دائما للملكية المغربية للتأمين قبل تعيين مجددا عضوا في المجلس الإداري في سنة 2017 بصفته الشخصية. وفي يناير 2023، تم تعيينه مجددا ممثلا دائما للملكية المغربية للتأمين.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028.
مجموعة British International Investment يمثلها السيد مارك بوجون	2019	السيد مارك بوجون هو عضو في المجلس الإداري لبنك أفريقيا، ممثلا لمجموعة British International Investment. وهو مؤسس وشريك رئيسي لمجموعة *Beaujean & Partners منذ 2019 ومختص في الاستشارة البنكية والمالية الاستراتيجية.*	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد محمد القباج	*2021*	عضو مجلس إداري مستقل وعضو سابق في المجلس الإداري للبنك بين 1997 و 2000	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026

السيدة نزهة الحرايشي	2021	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيدة نغوزي إدوزيان	2023	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028
السيدة لورين كواسي أولسون	2023	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028
السيد عبدو بنسودة	2018	عضو بصفته الشخصية في المجلس الإداري ومسير في مجموعة *O Capital*، المساهم المرجعي لبنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد إبراهيم بنجلون التويمي متصرف مدير عام منتدب	2004	متصرف مدير عام منتدب	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2027
السيدة مريم البوعزاوي	2021	عضو بصفتها الشخصية في المجلس الإداري ومتصرفة مديرة عامة لشركة *BMCE Capital Gestion*	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيد برايان هندرسون		مستشار لدى الرئاسة	

المصدر : بنك أفريقيا

III. الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك أفريقيا (13 نونبر 2023)

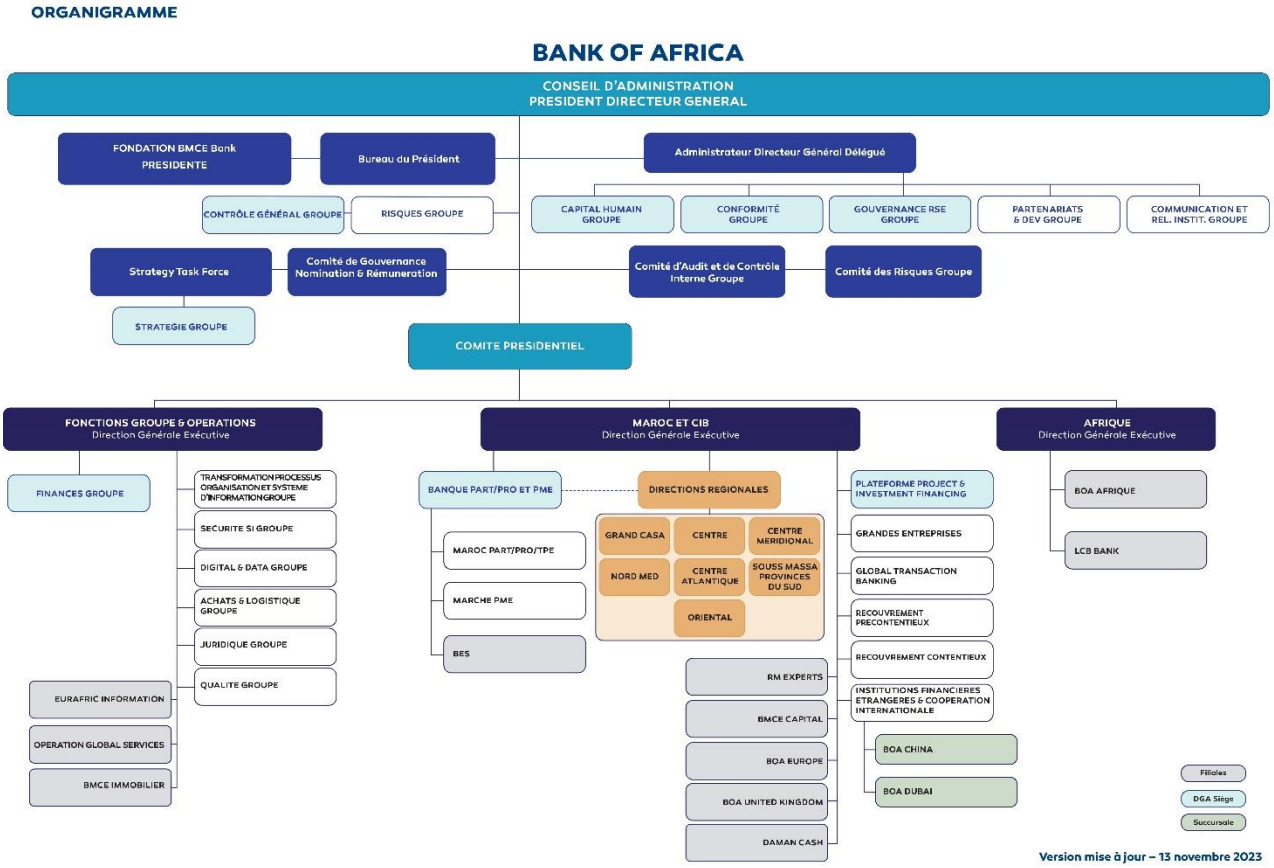

المصدر : بنك أفريقيا

IV. وصف النشاط

1. تطور القروض

خلال الفترة المدروسة، توزع تطور القروض حسب أنواع الزبناء على الشكل التالي :

الجدول 3: القروض حسب أنواع الزبناء (الصافية) في الفترة 2021 –2023

بملايين الدراهم	2021	التطور	2022	2023	التطور
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	27 491	11,41%	30 627	30 013	-2,01
حقوق على الزبناء	129 800	2,24%	132	136	2,98

قروض الخزينة	33 939	34 117	0,53%	34 274	0,46%
قروض الاستهلاك	7 636	7 870	3,06%	8 037	2,12%
قروض للتجهيز	20 382	20 898	2,53%	27 347	30,86
القروض العقارية	41 131	41 210	0,19%	41 039	-
القروض الأخرى	18 533	20 238	9,20%	17 287	-
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير	2 954	2 745	-7,06%	2 627	-
فوائد مستحقة للاستلام	668	659	-1,28%	960	45,55
ديون معلقة الأداء	4 556	4 970	9,08%	5 093	2,49%
مجموع القروض	**157 291**	**163**	**3,84%**	**166**	**2,05**

المصدر : بنك أفريقيا – نشاط مجمع [7]

إلى غاية متم 2023 ، سجل جاري القروض ارتفاعا بنسبة +2,05% ليصل إلى 166 678 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع أساسا لارتفاع قروض التجهيز بنسبة +30,86% لتصل إلى 27 347 مليون درهم والفوائد المستحقة للاستلام بنسبة +45,55% لتبلغ 960 مليون درهم، مقابل انخفاض القروض الأخرى بنسبة -14,58% لتصل إلى 17 287 مليون درهم والقروض العقارية بنسبة -0,42% لتصل إلى 41 039 مليون درهم. ومن جهتها، انخفضت الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة -2,01% لتصل إلى 30 013 مليون درهم.

2. تطور ودائع الزبناء

يتوزع تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات في الفترة 2021 2023-على الشكل التالي :

الجدول 4: تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات

بملايين الدراهم	2021	2022	التطور	2023	التطور
حسابات عند الطلب دائنة	91 385	101 005	10,53%	106 549	5,49%
حسابات الادخار	25 883	27 072	4,59%	27 814	2,74%
ودائع لأجل	19 219	23 234	20,89%	13 233	-
حسابات دائنة أخرى	4 761	4 318	-9,30%	4 320	0,04%
فوائد مستحقة للأداء	306	259	-	299	15,84%
مجموع ودائع الزبناء	**141 554**	**155 888**	**10,13%**	**152 215**	**-2,36%**

المصدر : بنك أفريقيا – نشاط مجمع

إلى غاية متم 2023، انخفضت ودائع الزبناء بنسبة -2,36% لتصل إلى 152 215 مليون درهم أساسا بفعل تراجع الودائع لأجل بنسبة -43,05% لتصل إلى 13 233، مقابل ارتفاع الحسابات الدائنة عند الطلب بنسبة +5,49%، لتصل إلى 106 549 مليون درهم وحسابات الادخار بنسبة +2,74% لتصل إلى 27 814 مليون درهم.

[7] تتضمن حسابات المقر المركزي وحسابات الوكالات الكائنة بالمغرب وحسابات الفروع والوكالات بالخارج (فروع في باريس وشنغهاي ووكالة طنجة المنطقة الحرة).

وبلغت الحسابات بدون مكافأة 103 مليار درهم مع متم 2023، أي بارتفاع 5.6%+ مقارنة مع متم 2022. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى : (i) تعزيز جاري حسابات الشيكات بنسبة 6%+ أي 4+ مليون درهم لتصل إلى 72 مليار درهم في متم 2023؛ و (ii) تطور جاري الحسابات الجارية بنسبة 4%+ أي 1,2+ مليار درهم بين 2022 و 2023.

أما الحسابات على الدفتر فتطورت بنسبة 2,7%+ لتصل إلى 27,8 مليار درهم مع متم 2023. فارتفعت حصة الحسابات على الدفتر في السوق بنسبة 0.14%+، منتقلة من 15,15% مع متم 2022 إلى 15,29% مع متم 2023.

وبلغت من جهتها الودائع لأجل 12 مليار درهم مع متم 2023 مقابل 18 مليار درهم مع متم 2022، في ظل ظرفية اتسمت بمراعاة المؤشرات الاحترازية للسيولة. وبلغت حصة السوق من حيث الودائع لأجل 9,40% في متم 2023 مقابل 13.69% في متم 2022.

▪ القسم الثالث : المعلومات المالية لبنك أفريقيا

I. الوضعية المالية الموطدة لبنك أفريقيا

1. تقديم حساب للنتيجة الموطدة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية لبنك أفريقيا بين سنتي 2021 و 2023 :

في ما يلي حساب النتيجة 31 دجنبر 2021 إلى 31 دجنبر 2023 :

الجدول 5: تطور حسابات النتيجة في الفترة بين سنتي 2021 و 2023

بآلاف الدراهم	2021	2022	التطور	2023	التطور
فوائد وعائدات مماثلة	*15 633 205*	*16 863 155*	*7,87%*	*19 374 050*	*14,89%*
فوائد وتكاليف مماثلة	*-4 723 235*	*-4 940 870*	*4,61%*	*-6 924 139*	*40,14%*
هامش الفوائد	***10 909 970***	***11 922 285***	***9,28%***	***12 449 911***	***4,43%***
عمولات محصلة	*3 270 301*	*4 323 156*	*32,19%*	*4 679 933*	*8,25%*
عمولات مدفوعة	*-482 732*	*-1 026 342*	*112,61%*	*-928 406*	*-9,54%*
هامش على العمولات	**2 787 569**	**3 296 814**	***18,27%***	**3 751 527**	***13,79%***
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية					
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*295 267*	*-172 119*	*-158,29%*	*215 851*	*+225,41%*
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات	*201 082*	*-281 121*	*-239,80%*	*193 410*	*+168,80%*
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*94 185*	*109 002*	*15,73%*	*22 441*	*-79,41%*
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	*206 498*	*201 412*	*-2,46%*	*225 460*	*11,94%*
صافيالأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	-		-		
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	*206 498*	*201 412*	*-2,46%*	*225 460*	*11,94%*
صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع					
الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة					
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة					
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة					
العائد الصافي لأنشطة التأمين					
عائدات الأنشطة الأخرى	*1 007 557*	*1 073 630*	*6,56%*	*901 376*	*-16,04%*
تكاليف الأنشطة الأخرى	*-599 779*	*-697 614*	*16,31%*	*-591 295*	*-15,24%*
الناتج الصافي البنكي	***14 607 082***	***15 624 409***	***6,96%***	***16 952 830***	***8,50%***

2. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة 2021 - 2023

الأصول بآلاف الدراهم	2021	2022	التطور	2023	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	19 737 051	18 425 856	*-6,64%*	18 474 878	*0,27%*
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	-		-	
- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	35 604 594	42 305 151	*18,82%*	46 812 574	*10,65%*
- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	807 037	1 555 980	*92,80%*	1 716 731	*10,33%*
أدوات التغطية المشتقة					
الأصول المالية المتاحة للبيع					
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية					
- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	1 708 897	553 274	*-67,62%*	477 287	*-13,73%*
- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	4 969 163	5 575 246	*12,20%*	6 068 863	*8,85%*
الأصول المملوكة لغاية الاستحقاق					
السندات بالتكلفة المهلكة	38 926 888	51 299 202	*31,78%*	50 152 565	*-2,24%*
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان	21 001 481	26 324 021	*25,34%*	25 409 242	*-3,48%*
القروض والديون على الزبناء	197 020 207	209 469 232	*6,32%*	212 196 303	*1,30%*
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة					
استثمارات أنشطة التأمين					
أصول -الضريبة المستحقة الدفع	981 203	1 290 422	*31,51%*	1 098 772	*-14,85%*
أصول - الضريبة المؤجلة	2 466 604	2 443 684	*-0,93%*	2 537 183	*3,83%*
حسابات التسوية وأصول أخرى	6 497 978	8 377 263	*28,92%*	7 822 343	*-6,62%*
أصول غير جارية موجهة للتفويت					
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	1 003 557	1 215 549	*21,12%*	967 149	*-20,44%*
العقارات الاستثمارية	3 560 318	3 434 112	*-3,54%*	3 381 408	*-1,53%*
الأصول الثابتة الملموسة	8 517 859	8 560 774	*0,50%*	8 642 451	*0,95%*
الأصول الثابتة غير الملموسة	1 222 904	1 292 679	*5,71%*	1 408 667	*8,97%*
فوارق الامتلاك	1 032 114	1 032 114	*0,00%*	1 018 097	*-1,36%*
مجموع الأصول	**345 057 854**	**383 154 559**	*11,04%*	**388 184 512**	*1,31%*

المصدر : بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الخصوم بآلاف الدراهم	2021	2022	التطور	2023	التطور
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية					
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة					
– الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة					
– الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار					
أدوات التغطية المشتقة					
سندات المديونية المُصْدَرة	11 828 034	9 167 945	*-22,49%*	10 050 436	*9,63%*
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	60 283 987	65 731 476	*9,04%*	73 195 714	*11,36%*
ديون تجاه الزبناء	218 973 241	246 179 646	*12,42%*	238 681 080	*-3,05%*
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة					
خصوم –الضريبة الجارية	1 357 479	1 551 727	*14,31%*	1 440 385	*-7,18%*
خصوم – الضريبة المؤجلة	1 187 570	1 179 479	*-0,68%*	1 166 946	*-1,06%*
حسابات التسوية وخصوم أخرى	9 717 696	13 942 922	*43,48%*	15 945 325	*14,36%*
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت					
المخصصاتالاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين					
المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف	1 613 520	1 458 938	*-9,58%*	1 672 828	*14,66%*
إعانات، صناديق عمومية مخصصة ،وصناديق خاصة للضمان					
ديون تابعية	10 597 210	12 100 668	*14,19%*	12 137 981	*0,31%*
مجموع الديون	**315 558 737**	**351 312 800**	*11,33%*	**354 290 695**	*0,85%*
رساميل ذاتية					
رأس المال واحتياطات مرتبطة	19 292 416	19 975 690	*3,54%*	20 661 573	*3,43%*
احتياطات موطدة	-	-		-	
– حصة المجموعة	1 920 836	2 253 001	*17,29%*	2 680 849	*18,99%*
– حصة الأقليات	4 357 111	4 878 592	*11,97%*	5 217 456	*6,95%*
أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	-	-		-	
– حصة المجموعة	587 204	671 763	*14,40%*	744 004	*10,75%*
– حصة الأقليات	492 175	522 540	*6,17%*	511 425	*-2,13%*
صافي الأرباح للسنة المالية	-	-		-	
– حصة المجموعة	2 007 213	2 304 613	*14,82%*	2 662 160	*15,51%*
– حصة الأقلية	842 162	1 235 561	*46,71%*	1 416 350	*14,63%*
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	**29 499 117**	**31 841 759**	*7,94%*	**33 893 817**	*6,44%*
مجموع الخصوم	345 057 854	383 154 559	*11,04%*	388 184 512	*1,31%*

المصدر : بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

3. تقديم حساب النتيجة الموطد لبنك أفريقيا خلال الربع الأول 2024

بآلاف الدراهم	31/03/2024	31/03/2023	التطور %
فوائد وعائدات مماثلة	5 067 864	4 731 648	7%
فوائد وتكاليف مماثلة	-1 837 509	-1 522 569	21%
هامش الفوائد	**3 230 355**	**3 209 079**	**1%**
عمولات محصلة	1 142 066	1 171 643	-3%
عمولات مدفوعة	-182 344	-244 468	-25%
هامش على العمولات	**959 722**	**927 175**	**4%**
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية	0	0	
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	211 477	-405 496	-152%
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات	183 660	-382 228	-148%
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	27 817	-23 268	-220%
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	57 961	25 949	123%
صافي الأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير			
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	57 961	25 949	123%
الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة			
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
العائد الصافي لأنشطة التأمين			
عائدات الأنشطة الأخرى	137 482	201 623	-32%
تكاليف الأنشطة الأخرى	-131 521	-124 261	6%
الناتج الصافي البنكي	**4 465 476**	**3 834 069**	**16%**
التكاليف العامة للاستغلال	-1 810 103	-1 799 349	1%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	-276 898	-226 793	22%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	2 378 475	**1 807 927**	**32%**
تكلفة المخاطرة	-932 323	-702 848	33%

نتيجة الاستغلال	**1 446 152**	**1 105 079**	31%
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	38 650	23 973	61%
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	2 394	6 362	-62%
تغيرات قيم فوارق الاقتناء			
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**1 487 196**	**1 135 414**	**31%**
ضرائب على الأرباح	-398 531	-264 449	51%
النتيجة الصافية من ضرائب الأنشطة الموقفة أو قيد التفويت			
النتيجة الصافية	**1 088 665**	**870 965**	**25%**
الأرباح خارج المجموعة	356 638	340 221	5%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**732 027**	**530 744**	**38%**

4. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا خلال الربع الأول من سنة 2024

الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	31/03/2024	31/12/2023	التطور %
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**14 699 166**	**18 474 878**	**-20,44%**
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**0**	**0**	
- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	*49 333 112*	*46 812 574*	5,38%
- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*1 751 578*	*1 716 731*	2,03%
أدوات التغطية المشتقة	**0**	**0**	
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	**0**	**0**	
- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	*488 107*	*477 287*	2,27%
- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	*6 000 866*	*6 068 863*	-1,12%
السندات بالتكلفة المهلكة	**49 663 232**	**50 152 565**	**-0,98%**
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة	**28 947 422**	**25 409 242**	**13,92%**
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة	**220 816 880**	**212 196 303**	**4,06%**
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	**0**	**0**	
استثمارات أنشطة التأمين	**0**	**0**	
أصول -الضريبة المستحقة الدفع	**956 540**	**1 098 772**	**-12,94%**
أصول - الضريبة المؤجلة	**2 636 615**	**2 537 183**	**3,92%**
حسابات التسوية وأصول أخرى	**8 445 479**	**7 822 343**	**7,97%**
أصول غير جارية موجهة للتفويت	**0**	**0**	
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	**960 382**	**967 149**	**-0,70%**
العقارات الاستثمارية	**3 376 926**	**3 381 408**	**-0,13%**
الأصول الثابتة الملموسة	**8 559 393**	**8 642 451**	**-0,96%**

الأصول الثابتة غير الملموسة	**1 532 357**	**1 408 667**	**8,78%**
فارق الشراء	**1 018 097**	**1 018 097**	**0,00%**
مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**399 186 152**	**388 184 513**	**2,83%**

المصدر : بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	31/03/2024	31/12/2023	التطور %
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية			
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
– الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	-		
– الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار	-		
أدوات التغطية المشتقة			
سندات المديونية المُصْدَرة	**9 681 649**	**10 050 436**	**-3,67%**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	**78 628 479**	**73 195 714**	**7,42%**
ديون تجاه الزبناء	**240 778 605**	**238 681 080**	**0,88%**
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	**-**	**-**	
الضريبة الجارية خصوم	**1 207 786**	**1 440 385**	**-16,15%**
الضريبة المؤجلة خصوم	**1 171 051**	**1 166 946**	**0,35%**
حسابات التسوية وخصوم أخرى	**18 974 120**	**15 945 326**	**18,99%**
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-	
المخصصات الاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين	-	-	
المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف	**1 790 167**	**1 672 828**	**7,01%**
إعانات، صناديق عمومية مخصصة ، وصناديق خاصة للضمان	-	-	
ديون تابعية	**12 352 402**	**12 137 981**	**1,77%**
مجموع الديون	**364 584 259**	**354 290 696**	**2,91%**
رساميل ذاتية			
رأس المال واحتياطات مرتبطة	**20 662 546**	**20 661 573**	**0,00%**
احتياطات موطدة	-	-	
– حصة المجموعة	5 271 647	2 680 849	96,64%
– حصة الأقليات	6 309 727	5 217 456	20,93%
أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	-	-	
– حصة المجموعة	760 698	744 004	2,24%
– حصة الأقليات	508 610	511 425	-0,55%
صافي الأرباح للسنة المالية	-	-	
– حصة المجموعة	732 027	2 662 160	-72,50%
– حصة الأقلية	356 638	1 416 350	-74,82%
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	**34 601 893**	**33 893 817**	**2,09%**
مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**399 186 152**	**388 184 513**	**2,83%**

المصدر : بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

القسم الرابع : تقديم المخاطر

I. المخاطر المتعلقة بالمصدر بنك أفريقيا وقطاعه

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

بلغت القروض الموزعة الصافية (على الزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) 237,6 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2023 مقابل 235,7 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2022.

ويبقى تطور الديون معلقة الأداء منسجما مع تطور القروض. وظلت الديون المتعثرة للمجموعة مستقرة مقارنة مع دجنبر 2022حيث انتقلت من 9,87% إلى 9,96%. وبلغت نسبت التغطية 66,8% إلى غاية متم يونيو 2023، بارتفاع مقارنة مع متم 2022 ، منتقلة من 9,2% إلى 9,3%. وبلغت نسبة تغطية الديون معلقة الأداء 67,5% مع متم 2023، بتحسن مقارنة مع متم 2022 (66,0%) .

وتعتبر محافظ هيئات بنك أفريقيا في معظمها مكونة من الشركات وتوفر ضمانات قوية، مما يفسر نسبة لتعثر الديون أقل من مستوى القطاع.

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكامة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- اللجنة التنفيذية، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير مخاطر بنك أفريقيا، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر بنك أفريقيا . وتتأكد هذه اللجنة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة وتخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات للمخاطر داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. وفضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
- صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء

وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة بنك أفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

الفئة		الصنف	التعريف
درجة الاستثمار	مخاطر محدودة	1	مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة
		2	مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة
		3	يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع
		4	مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده ؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل
	مخاطر متوسطة	5	مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط
		6	قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
		7	قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
أقل من درجة الاستثمار	مخاطر مرتفعة	8	قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات
		9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية
	مخاطر مرتفعة جدا	10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد و رأس المال
		11	تخلف كلي عن أداء الفوائد و رأس المال

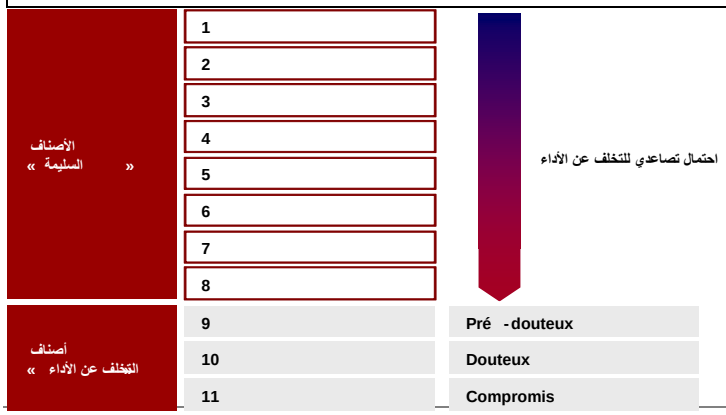

المصدر : بنك أفريقيا

1. في ما يلي توزيع التعهدات حسب أصناف المخاطر إلى غاية متم دجنبر 2023 :

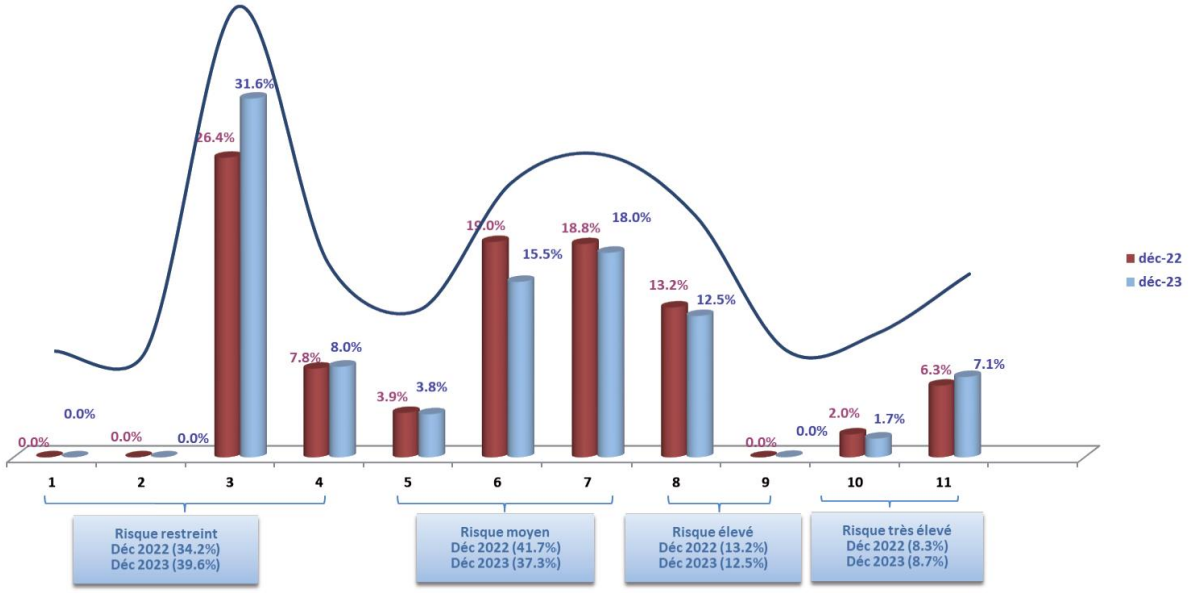

المصدر : بنك أفريقيا

تجدر الإشارة إلى أن الملفات المسجلة في لائحة الديون الحساسة ستشكل موضوع تتبع خاص و تسفر الديون المتعلقة بها على تغطية للمؤن للمخاطر العامة طبقا للقوانين التنظيمية.

2. مخاطر النسب والسيولة

1. تحليل مخاطر السيولة

تهدف استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر السيولة لتكييف بنية موارده بغية السماح للبنك بمواصلة توسيع نشاطه بكيفية متناسقة.

وتتجسد مخاطر السيولة بالنسبة للبنك من خلال تعذر الوفاء بالتزاماته، عندما يتعرض لاحتياجات غير متوقعة ولا يصير بإمكانه مواجهتها من خلال أصوله السائلة.

ويمكن أن ينجم هذا الاحتمال عن أسباب أخرى غير السيولة. على سبيل المثال خسائر مهمة قد تنتج عن تخلف الأطراف المقابلة عن الأداء أو تطورات غير مواتية للسوق.

ويمكن لمصدرين رئيسيين أن يتسببا في مخاطر السيولة :

- عجز المؤسسة عن توفير الأموال اللازمة لمواجهة وضعيات غير متوقعة لأجل قصير، لا سيما سحب مكثف للودائع أو سحب أقصى للالتزامات خارج الحصيلة.

- عدم ارتباط الأصول والخصوم أو تمويل الأصول لأمد متوسط وطويل عبر خصوم قصيرة الأمد. ويعتبر مستوى السيولة مقبولا ما دام يتيح للبنك بتمويل تطوير أصوله ومواجهة التزاماته فور استحقاقها، مما يقي البنك من أزمة محتملة.

وهناك مؤشران يتيحان تقييم ملمح سيولة البنك :

- معامل السيولة LCR الذي يسجل 125% على أساس موطد إلى غاية 31 دجنبر 2023، أعلى من الحد التنظيمي البالغ 100% من طرف بنك المغرب.
- مستوى الفوارق التراكمية : تتيح تقنية الفوارق الدورية او التراكمية بالدراهم والعملات تقييم مستوى مخاطر السيولة المتحملة من طرف البنك على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وتمكن هذه التقنية من تقدير الاحتياجات الصافية لإعادة التمويل على مختلف الآفاق وحصر الكيفيات المواتية للتغطية.

وتبلغ الخصوم النقدية 39.721 مليون درهم لأجل يساوي61.1 يوما بينما تبلغ الأصول السائلة 27 925.43 مليون درهم.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 99% من قيمة أصول السندات تتشكل من سندات الخزينة، مما يضمن سيولة شبه كلية. وتبلغ هذه الفئة من الأصول 30.560 مليون درهم.

2. تحليل مخاطر النسب

مخاطر نسب الفائدة هي المخاطر بأن يؤدي التطور المستقبلي لنسب الفائدة إلى تقليص الهوامش التوقعية للبنك.

ويؤثر تغير نسب الفائدة أيضا على القيمة المحينة للتدفقات المتوقعة. وترتبط درجة التأثير على القيمة الاقتصادية للأصول والخصوم بحساسية مختلف مكونات الحصيلة لتغير النسب.

ويمكن تقييم مخاطر النسب عبر مجموعة من محاكاة اختبارات الضغط، في إطار سيناريو لتغير النسب ب200 نقطة أساس كما أوصت بذلك لجنة بازل.

وتسهر استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة على ضمان استقرار النتائج ضد تقلبات نسب الفائدة، مع الحفاظ على هامش الفائدة وتحسين القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

ويمكن أن يكون لتغير نسب الفائدة تداعيات وخيمة على هامش فائدة البنك وبالتالي التسبب في انحرافات كبيرة مقارنة مع المخطط الأولي.

وبغية تحييد مخاطر الانحراف، يوجه قسم تدبير الأصول والخصوم بشكل منتظم استراتيجية البنك عبر تحديد قواعد ارتباط الاستعمالات بموارد من نفس الطبيعة، ومن خلال تحديد عتبة قصوى للسماح بانحراف هامش الفائدة مقارنة مع الهامش الصافي للفائدة التوقعية.

وتمكن تقنية الفوارق الدورية أو التراكمية بالدراهم والعملات من تقييم مستوى مخاطر النسب التي يتحملها البنك على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

وتتيح هذه التقنية تقدير فوارق الارتباط بين الأصول والخصوم على مختلف الآفاق بغية تحديد الكيفيات المناسبة للتغطية.

وتتكون الأصول أساسا من السندات والمشكلة من سندات الخزينة وسندات الدين القابلة للتداول وسندات الاقتراض.

حساسية قيمة المحفظة البنكية

تتم محاكاة اختبارات الضغط بغية تقييم تأثير تغير النسب على هامش الفوائد وعلى القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية . وإلى غاية متم دجنبر 2023، من خلال استبعاد محفظة التداول، يقدر تأثير تغير نسب الفائدة ب200 نقطة أساس على هامش الفائدة ب -- 0.061+ مليار درهم أي 1.35%+ من MNI التوقعية (و 0.066- مليار درهم بالنسبة لتغير النسب ب -200 نقطة أساس، أي 1.48% - من MNI التوقعية) . ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية مع استبعاد محفظة التداول لمواجهة أزمة نسب ب 200 نقطة أساس ب 1.246 مليار درهم، أي 8.97%من الأموال الذاتية الأساسية.

محفظة السندات

تقدم محفظة السندات إلى غاية **31** دجنبر 2023 أجلا متوسطا يبلغ 1.40 سنة وحساسية متوسطة قدرها 1.35. ويبلغ جاريها من حيث قيمة السوق 25 069 مليون درهم.

ويؤدي تطور موازٍ لنسب الفائدة ب +50 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 168 مليون درهم.

ويؤدي تطور موازٍ لنسب الفائدة ب +100 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 332 مليون درهم.

ويبين طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية على مختلف فئات الأوراق وبالتالي اختيار توقع مخاطر النسب على مختلف فئات الآجال.

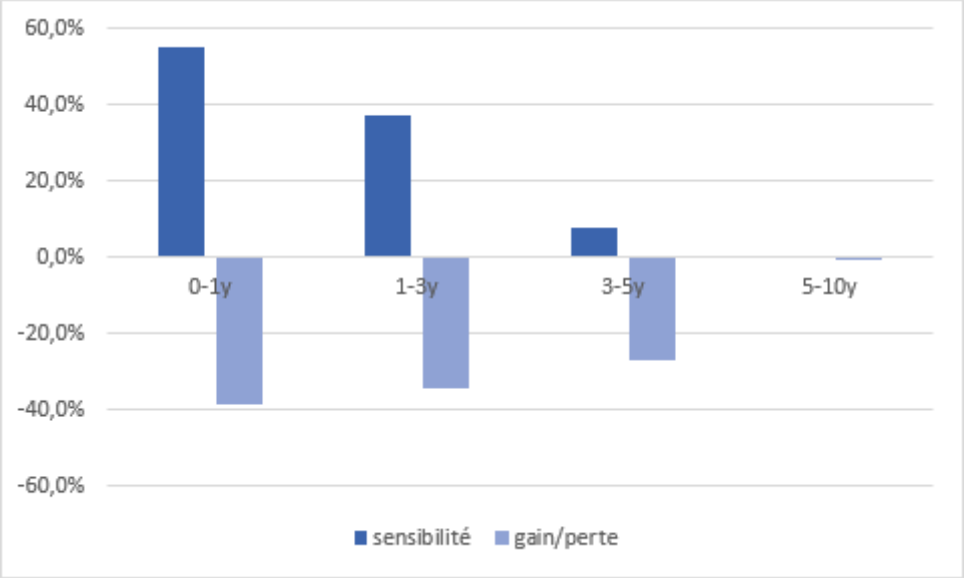

3. مخاطر الصرف

الجدول 1 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية الصافية الطويلة *	الوضعية الصافية القصيرة *	%من الأموال الذاتية
EUR	22 565		0,10%
LYD	8		0,00%
QAR	1 468		0,01%
BHD	131		0,00%
SEK	141		0,00%
CHF		6 832	0,03%
TND	49 828		0,22%
CAD		187	0,00%
DZD	288		0,00%
KWD	24 659		0,11%
SAR	1 092		0,00%
AED	38 869		0,17%
JPY	10		0,00%
DKK	162		0,00%
NOK		452	0,00%
USD		132 397	0,59%
GBP		4 792	0,02%
NGN	10		0,00%
KES	41		0,00%
XOF		49 192	0,22%

المصدر: بنك أفريقيا (*) أصول –خصوم بنفس العملة + /– تعهدات صافية لأجل +/– دلتا الخيارات – بيانات إلى غاية 31 دجنبر 2023

مجموع وضعيات الصرف الصافية :

- بالنسبة للوضعيات الطويلة : 139 مليون درهم ، أي 0.62% من الأموال الذاتية الصافية
- بالنسبة للوضعيات القصيرة : 194 مليون درهم، أي 0.86% من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن بنك أفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

4. المخاطر التنظيمية

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقظة دائمة من طرف الشركات التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر

بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي في النهاية على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 2 : نسبة الملاءة إلى غاية *31* دجنبر 2023 (بازل *III*) على أساس موطد

	الأصول المرجحة (ملايين الدراهم)
مخاطر الائتمان المرجحة	251 309
مخاطر السوق المرجحة	8 850
مخاطر التشغيل المرجحة	28 289
مجموع الأصول المرجحة	**288 448**

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 3 : نسبة الأموال من المستوى الأول

	المبلغ بملايين الدراهم
الأموال الذاتية من المستوى الأول	**29 940**
مجموع الأصول المرجحة	**288 448**
نسبة الأموال من المستوى الأول	**10.4%**

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 4: المعامل الأدنى للملاءة

	المبلغ بآلاف الدراهم
الأموال الذاتية الأساسية	**26 440**
الأموال الذاتية المقبولة	**35 854**
مجموع الأصول المرجحة	**288 448**
المعامل الأدنى للملاءة	**12.4%**

المصدر : بنك أفريقيا

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 12%

ويعرف المعامل الأدنى للملاءة بالنسبة الدنيا ل 12% بين من جهة مجموع الأموال الذاتية من المستوى 2 ومن جهة أخرى مجموع مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة.

وبلغت هذه النسبة 12,4% على أساس موطد إلى غاية متم دجنبر2023 .

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي دخل حيز التنفيذ في المغرب هو مسار لتقييم كفاية الأموال الذاتية الداخلية. ويهدف هذا الأخير لضمان دائم لتناسق بين الأموال الذاتية ومجموعة من المخاطر الملحوظة للبنك. ويندرج وضع هذا المسار وفق 3 محاور أساسية :

- بنية تقبل المخاطر التي تصف مخطط الحكامة والتنظيم ومسار تحديد وتفعيل تقبل المخاطر داخل البنك .
- نظام تقبل المخاطر الذي يحدد بانسجام مع المخطط الاستراتيجي لتنمية المجموعة أبعاد تقبل المخاطر التي تعكس مستوى مخاطر البنك. وتجسد هذه الأبعاد من خلال مؤشرات كمية يتم تحديد عتبات لها ؛
- تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة خارج مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

وتتمثل المخاطر المعتمدة برسم الدعامة 2 والتي يعد قياس متطلباتها من الأموال الذاتية أمرا ضروريا في مخاطر النسب والسيولة وتركيز الزبناء والتركيز الجغرافي والقطاعي ومخاطر الدول والمخاطر البنيوية للصرف ومخاطر عدم المطابقة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

ويتم اقتراح هذه المخاطر انطلاقا من معاينة التوصيات التنظيمية للسلطات التنظيمية وممارسات البنوك الدولية.

وبناء على صمودها في وجه وضعيات الضغط، يغطي البنك المخاطر الملحوظة التي تؤثر على المردودية والملاءة والسيولة عبر عناصر زيادة رأس المال.

لا يفرض بنك المغرب أي نموذج لحساب عناصر زيادة رأس المال ويترك العناية للبنوك لتطوير منهجيتها الخاصة للحساب الداخلي.

وبعد تعريف منهجية حساب زيادة رأس المال المتعلقة بمختلف المخاطر، تتركز الأشغال الراهنة على قياس المتطلبات من الأموال الذاتية وتحديد والتحكم في عناصر زيادة رأس المال التي يجب إدراجها في نسبة الملاءة لبنك أفريقيا ش.م.

في إطار قيادة نسبها، تستخدم مجموعة بنك أفريقيا دعامات مختلفة لتحسين استهلاكها من الأموال الذاتية. ويمكن للمجموعة أن تعتزم تقليص إنتاجها من القروض لمدة محددة. وذلك ما يمكن من توجيه نمو الأصول المرجحة للبنك.

ولاعتبارات تتعلق بالمراقبة الماكرواحترازية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية لمكافحة التقلبات الدورية " على أساس فرد و/أو موطد. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول.

الجدول 5: المعامل الأدنى التوقعي للملاءة

فردي	دجنبر 23	يونيو 24	دجنبر 24	يونيو 25
الأموال الذاتية الأساسية	14 203	14 179	13 920	14 438
الأموال الذاتية من المستوى 1	17 703	18 179	18 420	18 938
الأموال الذاتية من المستوى 2	22 546	22 510	22 238	23 425
الأصول المرجحة	149 775	153 221	155 214	156 597
نسبة CET 1	9.5%	9.3%	9%	9.2%
نسبةTier I	11.8%	11.9%	11.9%	12.1%
نسبة الملاءة	15.1%	14.7%	14.3%	15.0%

موطد	دجنبر 23	يونيو 24	دجنبر 24	يونيو 25
الأموال الذاتية الأساسية	25 139	26 514	28 539	30 119
الأموال الذاتية من المستوى 1	28 139	30 014	33 039	34 619

الأموال الذاتية من المستوى 2	34 592	35 913	38 425	39 491
الأصول المرجحة	287 435	297 878	306 175	314 032
نسبةCET 1	8.7%	8.9%	9.3%	9.6%
نسبة Tier I	9.8%	10.1%	10.8%	11.0%
نسبة الملاءة	12.03%	12.1%	12.5%	12.6%

المصدر : بنك أفريقيا

تظل النسب التوقعية لبنك أفريقيا على أساس فردي وموطد أكبر من الحد الأدنى التنظيمي الجاري به العمل : 9,0%على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى 1 و12% على الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.
بغية التقيد بالقوانين الأوروربية المعتمدة في فرنسا، شرع بنك أفريقيا في عملية لإعادة الشراء حصة المجموعة القابضة BOA Holding Luxembourg في رأسمال BOA France من طرف بنك أفريقيا، الذي صادق عليه المجلس الإداري للبنك والذي حصل على موافقة بنك المغرب. وسيسمح إتمام العملية الجاري به العمل لدى السلطات الأوروبية بالرفع من تقنين محتمل لمجموعة BOA Holding Luxembourg التي ستخضع فقط لقوانين الشركات في لوكسومبورغ.

5. مخاطر التشغيل :

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم التوافق والاختلال الحاصل في المساطر والوسائل البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية من شأنها التأثير على حسن سير النشاط.

وتهدف منظومة تدبير مخاطر التشغيل للإجابة عن هدف ثلاثي :

- تحديد مخاطر التشغيل وتحليلها وتقييمها ؛
- تقييم المراقبات الداخلية ؛
- تتبع مخاطر التشغيل عبر مؤشرات الإنذار
- التحكم في مخاطر التشغيل عبر وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

وتتم مراجعة منظومة تدبير المخاطر ومراقبتها بشكل منتظم، مما يتيح تحسنا مستمرا لهذه المنظومة.

ويمكن تحليل مخاطر التشغيل وتصنيفها وترتيبها وفق أهم المحاور التالية : الأسباب، النتائج من حيث التأثير المالي وغيره، التنقيط، الوصف ومستوى التحكم والتي يتم تصنيفها حسب نوع الأحداث المنصوص عليها من طرف لجنة بازل.

ويتم بشكل منتظم تبليغ التعرضات لمخاطر التشغيل والخسائر الناتجة لإدارة الوحدة المعنية والإدارة العامة والمجلس الإداري. ويتم توثيق نظام التدبير بشكل صحيح، مما يتيح ضمان احترام مجموعة من عمليات المراقبة والمساطر الداخلية والتدابير التصحيحية في حالة عدم المطابقة. ويطلب من المدققين الداخليين او الخارجيين القيام بفحص دوري لعمليات التدبير وأنظمة قياس مخاطر التشغيل. وتهم هذه الفحوصات أنشطة الوحدات والوظيفة المستقلة لتدبير مخاطر التشغيل. ويتم إضفاء الطابع الآلي بشكل كامل على تدبير مخاطر التشغيل في مجموعة بنك أفريقيا من خلال أداة خاصة تسمى "MEGA HOPEX " . وهكذا، فإن جمع حوادث المخاطر وخارطة مخاطر التشغيل والمؤشرات الأساسية للمخاطر تتم إدارتها اليوم من خلال هذه الأداة التي تم تفعيلها على مستوى البنك وشركاته التابعة في المغرب وأوروبا.

وتغطي خارطة مخاطر التشغيل المتعلقة بأنشطة المجموعة المخاطر المتعلقة بأنظمة المعلومات. وتم تحديد التعرض المتعلق بنقص إدماج نظم معلومات المجموعة. وتم التكفل بهذه المخاطر على نحو جيد في إطار مشروع " Convergence -SI ."

من هذا المنظور، وعلى غرار مختلف المشاريع الرامية لهيكلة وإدماج وظيفة المخاطر، لاسيما برنامج " Convergence " ، من خلال كافة مكوناته، تود المجموعة مواصلة هذه الدينامية عبر توسيع تدبيري مخطط تقويم ازمة داخلية و التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مستوى الشركات التابعة النظامية خصوصا وأنها باتت لبعضها متطلبا تنظيميا.

تدابير مخاطر الائتمان

تم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر الائتمان الحصة(1 و 2) بالنسبة لكافة الشركات التابعة باستثناء BCB. وتجدر الإشارة إلى أن الحصة الأولى شملت الجوانب التالية : التنظيم، المخطط التفويضي، القيادة والتقارير بينما تحيل الحصة الثانية على إجراء اختبارات الضغط وتتبع نسب التركيز.

وتم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر السوق ضمن الشركات التابعة BOA.

من ناحية أخرى، تم تنزيل تدابير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال و برنامج توقع أزمة داخلية ضمن الشركات التابعة ذات الأهمية النظامية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وBOA الطوغو.

ولهذا الغرض، تم تقديم تكوين لفائدة فرق مركز بنك أفريقيا التي تكلفت بتنزيل هذه التدابير على مستوى مجموعة BOA. من ناحية أخرى، تم ضمان مواكبة مقربة وتتبع منتظم لمستوى تقدم عملية التنزيل من طرف الفرق المركزية.

وتروم أشغال المجموعة ضمان تحسن مستمر للتقارير المقدمة و إلمام الشركات التابعة بهذه التدابير.

والتزم بنك أفريقيا باحترام القوانين الدولية في مجال الشفافية الضريبية لاسيما القانون الأمريكي FATCA. وحدد قطب مطابقة المجموعة تدابير للامتثال لصلاحيات هذا القانون من خلال تحديد هوية ومواكبة الزبناء « US Person » في تحقيق المناهج المتعلقة بهذا القانون والتقارير المطلوبة من طرف السلطات الأمريكية. وفي 2022 ، نفذ بنك أفريقيا سلسلة من التدابير توجت بالحصول على اعتماد تدابير المطابقة FATCA مع الحصول على وضع " مطابق " بدون أي " حادث للتخلف عن الأداء " (اعتماد بدون تحفظ) . وتم عرض تقارير كافة الشركات التابعة المستوفية لشروط تصريح FATCA بنجاح مع متم يونيو 2022 برسم السنة المالية 2021.

يستجيب مخطط الاستمرارية لأهمية متزايدة بفعل خفض آثار توقف الأنشطة، بفعل الترابط الموجود بينها والموارد التي تعتمد عليها، لا سيما البشرية منها والمعلوماتية أو اللوجيستيكية.

ويتعلق الأمر بمجموعة من التدابير والمساطر التي تروم ضمان، وفق سيناريوهات أزمة مختلفة بما في ذلك لمواجهة أزمات قصوى، والحفاظ، عند الاقتضاء بشكل مؤقت حسب أسلوب تدريجي، لتقديم الخدمات الأساسية للبنك ومن تم الاستئناف المخطط للأنشطة.

ويتم وضع تنظيم للإنجاد فبشكل متزامن مع أماكن وأنظمة التراجع البديلة. وهناك مشروع خاص قيد الإنجاز على مستوى المجموعة يعطي الأولوية لمخططات تفادي الحوادث.

وفيما يلي المبادئ الاستراتيجية الأفقية لاستمرارية الأنشطة :

- لبنك افريقيا مسؤولية اجتماعية تتمثل في تمكين زبنائه من التوفر على السيولات المودعة لديه. ويمكن لعدم احترام هذا الواجب في زمن الأزمة أن يؤثر على النظام العام. وبالتالي فهذا المبدأ يكتسي أهمية أكبر.
- يجب على بنك أفريقيا ضمان التزاماته تجاه نظام المقاصة البنكية في القطاع المغربي ؛
- يعتزم بنك أفريقيا إعطاء الأولوية لاحترام الالتزامات القانونية والتعاقدية المتعلقة بمجالات القروض والتعهدات التي أبرمها، قبل اتخاذ تعهدات اخرى ؛
- يعتزم بنك أفريقيا الإبقاء على مصداقيته الدولية وضمان تعهداته تجاه البنوك المراسلة الأجنبية ؛

- ✓ تعطى الأولوية لزبناء مجموعة بنك أفريقيا مقارنة مع المستفيدين الآخرين من خدماته ؛
- ✓ تراعى الخدمات في إنجازها « Front to Back » مثلا من الوكالة إلى غاية إدراجها المحاسبي .

مخاطر تكنولوجيا المعلومات :

يتم رفع العوارض التي تمثل مخاطر التشغيل عبر أداة MEGA HOPEX. وتستخدم هذه الأداة من طرف المراسلين والمنسقين المعينين على مستوى مختلف هيئات البنك والشركات التابعة التي تم فيها وضع الاداة للتصريح بعوارض مخاطر التشغيل أولا بأول.

6. المخاطر المتعلقة بالأصول خارج الاستغلال

يتوفر البنك على أصول خارج الاستغلال مكتسبة عن طريق الوفاء العيني. . وعليه يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر عدم إنجاز عمليات البيع المذكورة لهذه الأصول الثابتة أو لخسائر في البيع. في هذا الصدد، تبلغ القيمة المحاسبية الصافية للأصول العقارية خارج الاستغلال لبنك أفريقيا 5 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2023. ويتضمن مبلغ 5 مليار الأصول المحتسبة على مستوى ركن الأصول الأخرى للبنك والأصول الموطنة في الشركات العقارية التابعة للمجموعة .

وحدد بنك المغرب قواعد التقييم الواجب احترامها من طرف مؤسسات الائتمان برسم عمليات الوفاء بمقابل والبيع مح حق افتكاك الرهن في مجال الترجيح. فقد نصت الدورية رقم 26/G/2006 بغض النظر على مدة امتلاك العقار في حصيلة البنك ومستويات الترجيح البالغة 100% لمدة تقل عن 24 شهرا إلى غاية 250% لمدة تفوق 48 شهرا.

7. مخاطر الدول :

يقصد بمخاطر الدول المخاطر إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وتهدف سياسة مخاطر الدول للمجموعة أساسا لوضع نظام يتيح تقييم وضبط وتقليص وإن اقتضى الأمر تعليق بشكل احترازي لالتزاماتها على الدول ذات المخاطر الكبيرة وبشكل متناسق على صعيد المجموعة.

وتتضمن سياسة مخاطر الدول علاوة على استراتيجية التكفل بمخاطر الدول مبادئ إحصاء وتدبير ومراقبة هذه المخاطر والهياكل التنظيمية المسؤولة. ويعتبر العنصر المركزي لهذه التدابير التي تتيح الوقاية من المخاطر هي نظام التفويض والحد من الالتزامات. وتم إعداد هذا النظام بشكل يحد بشكل أكبر كلما ارتفعت المخاطر. وهكذا، تمت مقايسة مستوى الالتزام تبعا لمستوى مخاطر الدول، المجسد بالتنقيط الممنوح لكل دولة والنسبة المئوية من الأموال الذاتية لكل هيئة في المجموعة.

وتعتبر تعهدات مجموعة بنك أفريقيا في غالبيتها محلية في المغرب. وتهم التعهدات على الأطراف المقابلة الأجنبية لبنك أفريقيا مؤسسات الائتمان الأجنبية. وتشكل هذه التعهدات موضوع :

- ترخيص بعد تصنيف وتحليل المؤشرات الأساسية لكل طرف مقابل ؛
- تتبع شهري، ويتم تبليغها للبنك المركزي من خلال بيان تنظيمي.

وتقدم التقارير المنجزة رؤية عامة للالتزامات العامة لمجموعة بنك أفريقيا تجاه الأطراف المقابلة البنكية الأجنبية. وهي تعكس التعهدات حسب الدول والتي تتضمن كافة الأصول المدرجة في الحصيلة وخارج الحصيلة والتي تمثل الحقوق على المقيمين في الدول الأجنبية.

وكتكملة لهذه البيانات، يقوم الفريق المسير لمخاطر المجموعة بإعداد شهري لتقرير تحليلي حول التعرضات الأجنبية لبنك أفريقيا. ويتيح هذا التقرير تقييم مستوى التعرضات الأجنبية لمجموعة بنك أفريقيا ويشكل لوحة قيادة لتتبع تطور المخاطر المرتبطة بكل دولة.

ويتم إعداد اختبارات ضغط بشكل نصف سنوي لتقييم تأثيرات هذه الظرفيات على ملاءة و تعرضات المجموعة. وتغطي اختبارات الضغط سواء الدول التي تتعرض فيها المجموعة بشكل كبير للمخاطر أو التي تعاني من عدم استقرار سياسي.

وفي إطار مخططه الاستراتيجي للتنمية، يقوم بنك أفريقيا بدراسة سيناريوهات التعزيز والإبقاء على بعض الدول والانسحاب من دول أخرى .

وتم إجراء تتبع مقرب لتطور الوضعية الاقتصادية والمالية لغانا من خلال تتبع بالأساس لمختلف مراحل برنامج إعادة جدولة الدين و إنجاز اختبارات ضغط خاصة لوضع استراتيجيات لازمة للتخفيف من المخاطر ووضع مؤن مناسبة ومطابقة لتوصيات مراقبي الحسابات.

كما تم الإبقاء على حدود الدول في نفس مستوى الجاري ويتم رفع كل عملية جديدة للجنة الائتمان من أجل المصادقة عليها.

وتتبع المجموعة بكيفية دائمة تأثير نفس الحالة التي قد تنتقل لدول لها نفس ملمح المخاطر. وهكذا وضع قطب المجموعة لائحة للدول تحت المراقبة السلبية والتي ستتطور تبعا لتغير مؤشرات مخاطر الدول والتي تتيح للبنك وضع خارطة للدول ذات مخاطر فعلية للتخلف عن الأداء.

8. المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة

يشكل تقييم وتدبير المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من التدبير العام لمخاطر المشاريع موضوع التمويل. وهو أمر ضروري بالنسبة للأداء البيئي المستدام والناجح للمشاريع.
وتهدف تدابير واجب اليقظة التي اتخذها بنك أفريقيا إلى :

- تحديد الآثار /المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والأمنية التي قد تنشأ ؛
- تقييم مطابقة المشروع للقوانين الوطنية، ومعايير الأداء لشركة التمويل الدولية ومبادئ الاستواء وأفضل الممارسات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والاجتماعية
- تقديم خطة عمل للتخفيف من المخاطر وتسوية حالات عدم المطابقة التي تم رصدها

وخلال السنة المالية 2023 ، لم يتم تسجيل أي مخاطر مالية تتعلق بالجوانب البيئية.

II. المخاطر المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

1. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعية

←مخاطر النسب :

يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بتطور نسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل خمس سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛

←مخاطر التخلف عن التسديد

يمكن للسندات موضوع مذكرة العملية هذه أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي

2. المخاطر الخاصة المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعية لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay-off » « المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تثمينها أمرا معقدا ؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعية لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛

- المخاطر المرتبطة ببند تابعية السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعية السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعية لمدة محدودة وغير محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛

- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الإسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن لبنك أفريقيا أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر بنك أفريقيا بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط،
- الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال التصريح بنسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

إلى غاية 31 دجنبر 2023، توزعت النسب الاحترازية [5] لبنك أفريقيا على الشكل الآتي :

	أساس البنك	أساس موطد
نسبة CET1 (8% على الأقل)	**[9,5]%**	**[9,2]%**
نسبة Tier 1 (9% على الأقل)	**[11,8]%**	**[10,4]%**
نسبة الملاءة (12% على الأقل)	**[15,1]%**	**[12,4]%**

المصدر : بنك أفريقيا

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب إرادة المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

[5] *تقدم النسب الاحترازية في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2023 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ* 12 يونيو 2024 *تحت المرجع EN/EM/004/2024*.

- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
  - ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
  - ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
  - ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ بنك أفريقيا ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب .

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
  - ✓ خيار التسديد المسبق ؛
  - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
  - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ **12/06/2024** تحت المرجع**VI/EM/017/2024** .
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية